أقسام الناس في الإيمان بالقضاء والقدر

لفضيلة الدكتور: عبدالله بن سليمان الغفيلي[1]

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[2]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[3]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾[4].

(١) الأستاذ المشارك بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

(٣) سورة النساء، الآية ١.

(٤) سورة الأحزاب، الآيتان ٧٠، ٧١. وهذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة، وهي تشرع =

أما بعد: فإن إيضاح مباحث العقيدة الصحيحة المستمدة من كتاب الله عز وجل وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم وبيانها للناس من أهم الأمور وأعظمها، خصوصاً في هذا الزمن الذي كثر فيه القيل والقال وبعد الناس عن العلم الشرعي المبني على الكتاب والسنة، وقد وفقني الله عز وجل وقمت ببحث أقسام الناس في القضاء والقدر وبيان القول الصحيح في هذا الركن العظيم من أركان الإيمان الذي كان عليه سلفنا الصالح أهل السنة والجماعة، مع بيان فساد الأقوال الأخرى المخالفة لأهل السنة والجماعة، وكما يقال: "وبضدها تتبين الأشياء"، فالإيمان بالقدر هو تمام التوحيد، كما قال ابن عباس: القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله تعالى فآمن بالقدر، فهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن وحد الله وكذب بالقدر؛ فإن تكذيبه بالقدر نقض للتوحيد[1].

هذا، وقد جعلتُ هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية الموضوع وخطة البحث.

وأما المبحث الأول: ففي تعريف القضاء والقدر، والفرق بينهما، وفيه ثلاثة مطالب:

= بين يدي كل حاجة، وهي مأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرجها مسلم في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/٥٩٣)، وأبوداود في كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس (١/٦٥٩)، والنسائي في كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة (٢/١٠٥).

(١) أخرجه الآجري في الشريعة ص(٢١٥).

المطلب الأول: تعريف القضاء .

المطلب الثاني: تعريف القدر.

المطلب الثالث: الفرق بين القضاء والقدر.

وأما المبحث الثاني: ففي ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأدلة من الكتاب.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة.

المطلب الثالث: أقوال الصحابة والتابعين.

وأما المبحث الثالث: ففي بيان أقسام الناس في القضاء والقدر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في بيان قول القدرية.

المطلب الثاني: في بيان قول الجبرية.

المطلب الثالث: في بيان قول أهل السنة والجماعة.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وقد قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها من القرآن، وخرجت الأحاديث مع نقل كلام العلماء عليها صحة وضعفاً إلا ماكان منها في الصحيحين أو أحدهما، وترجمت للأعلام غير المشهورين، وعرفت بالفرق والطوائف والمصطلحات الواردة، ووثقت النقول، وشرحت الكلمات الغريبة، وختمت البحث بفهرس للمصادر والمراجع وآخر

للموضوعات.

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من قرأه أو سمعه وأن يجزل علي الأجر والمثوبة، إنه سميع مجيب.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: معنى القضاء والقدر والفرق بينهما وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف القضاء

القضاء في اللغة: الإحكام والإتمام وأصله الحكم والقطع وإنفاذ الأمر.

قال ابن فارس: "القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر، وإتقانه، وإنفاذ لجهته، قال الله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾[١]، أي: أحكم خلقهن.

والقضاء: الحكم، قال الله سبحانه في ذكر من قال: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾[٢] أي: اصنع واحكم"[٣].

وقال ابن منظور: "القضاء: الحكم، وأصله: قضاي؛ لأنه من "قضيت" إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف الزائدة طرفاً همزت... وقد تكرر في الحديث ذكر القضاء، وأصله: القطع والفصل، يقال: قضى يقضي قضاءً، فهو قاضٍ: إذا حكم وفصل، وقضاء الشيء إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه"[٤].

أما في الشرع فقد عرف القضاء بتعريفات، منها: (هو إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال)[٥].

(١) سورة فصلت، آية ١٢.

(٢) سورة طه، آية ٧٢ .

(٣) معجم مقاييس اللغة (٥/٩٩).

(٤) لسان العرب (١٥/١٨٦).

(٥) لوامع الأنوار البهية (١/٣٤٧).

المطلب الثاني: تعريف القدر

أما في اللغة فقد قال ابن فارس: (القاف والدال والراء: أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقدْر: مبلغ كل شيء يقال: قدْره كذا، أي: مبلغه، وكذلك: القدر، وقال: والقَدْرُ: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، وهو: القدَر أيضاً)[١].

وقال ابن منظور: القَدْر والقَدَر: القضاء والحكم، وهو ما يقدره الله عز وجل من القضاء ويحكم به من الأمور، قال الله عزوجل: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ ﴾[٢] أي: الحكم[٣].

أما القدر في الشرع فقد عرف بتعريفات، منها:

(تقدير الله تعالى للكائنات، حسب ما سبق به علمه، واقتضته حكمته)[٤]. والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته، وعلى هذا كان السلف من الصحابة وخيار التابعين[٥].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (لفظ القدر يراد به التقدير، ويراد

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/٦٢).
(٢) سورة القدر، الآية ١ .
(٣) لسان العرب (٥/٧٤).
(٤) شرح ثلاثة الأصول للعلامة محمد بن صالح العثيمين : ص(١٠٩).
(٥) انظر فتح الباري (١/١١٨).

بـه المقـدر ؛ فـإن أردت أن أفعـال العـباد نفـس تقديـر الله الـذي هـو علمـه وكلامـه ومشيئته ونحـو ذلـك مـن صفاته، فهـذا غلـط وباطـل ؛ فإن أفعال العـباد ليسـت شـيئاً مـن صفات الله تعالى، وإن أردت أنها مقدرة قدرها الله تعالى فهذا حق ؛ فإنها مقدرة كما أن سائر المخلوقات مقدرة)[١].

المطلب الثالث : الفرق بين القضاء والقدر

اختلفت عبارات العلماء رحمهم الله تعالى في تعريف القضاء والقدر، فقال الراغب الأصفهاني: (والقضاء من الله تعالى أخص من القدر ؛ لأنه الفصل بين التقدير، فالقدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع، وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المعد للكيل والقضاء بمنزلة الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر لما أراد الفرار من الطاعون بالشام: (أتفرّ من القضاء ؟) قال: (أفر من قضاء الله إلى قدر الله)[٢]، تنبيهاً أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجوّ أن يدفعه الله، فإذا قضى فلا مدفع له... ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾[٣]، وقوله: ﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾[٥]. أي فصّل تنبيهاً أنه

(١) مجموع الفتاوى (٨/٤١٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب (٧/٢١)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام (٤/١٧٤٠).

(٣) سورة مريم، الآية ٢١ .

(٤) سورة مريم، الآية ٧١.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢١٠ .

صار بحيث لا يمكن تلافيه[١].

وقال الجرجاني: (القدر خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحداً بعد واحد مطابقاً للقضاء، والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال، والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها، والقضاء في الاصطلاح عبارة عن الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد)[٢]

وذكر الحافظ ابن حجر : أن العلماء قالوا: (القضاء: الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله)[٣].

ويرى بعض العلماء: أن القدر هو تقدير الشيء قبل قضائه، والقضاء هو الفراغ من الشيء، ومن الشواهد التي يذكرونها للتفريق بين القضاء والقدر أن القدر بمنزلة تقدير الخياط للثوب فهو قبل أن يفصله يقدره فيزيد وينقص ؛ فإذا فصله فقد قضاه وفرغ منه وفاته التقدير، وعلى هذا يكون القدر سابقاً للقضاء .

وخلاصة القول: أن الأقوال في التفريق بين القضاء والقدر كثيرة ؛ وليس في الكتاب والسنة دليل واضح يدل على الفرق بينهما[٤]، وإنما هي

(١) المفردات ص(٤٠٦-٤٠٧).

(٢) التعريفات ص(١٧٦-١٧٧).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١١/٤٧٧).

(٤) انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه للدكتور =

اجتهادات من العلماء رحمهم الله تعالى، وأحسن الأقوال في هذا ما قال الخطابي : (جماع القول في هذا الباب ـ أي القضاء والقدر ـ أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه)[١].

المبحث الثاني: الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر

يجب على كل مسلم ومسلمة الإيمان بالقضاء والقدر ؛ لأنه ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصوله ومبانيه العظام، ولا يتم إيمان العبد إلا بالإيمان به، وقد وردت أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تدل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، وسوف يكون الكلام على ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأدلة من الكتاب

١ - قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾ ﴾[٢].

قال ابن كثير : في تفسيره عند هذه الآية: (أي كل شيء مما سواه مخلوق مربوب، وهو خالق كل شيء وربه ومليكه وإلهه، وكل شيء تحت قهره وتدبيره وتسخيره وتقديره)[٣].

= عبدالرحمن بن صالح المحمود .

(١) معالم السنن للخطابي (٤/٣٢٣).

(٢) سورة الفرقان، الآية ٢ .

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٢٩٠).

٢- قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[١]، أخرج ابن جرير الطبري : في تفسيره عند هذه الآية عن ابن زيد قال: إن الله كان علمه معه قبل أن يخلق الأشياء كلها فأتم في علمه أن يخلق خلقاً، ويأمرهم وينهاهم، ويجعل ثواباً لأهل طاعته، وعقاباً لأهل معصيته، فلما أتم ذلك الأمر قدره، فلما قدره كتبه وغاب عليه، فسماه الغيب وأم الكتاب، وخلق الخلق على ذلك الكتاب أرزاقهم وآجالهم وأعمالهم، وما يصيبهم من الأشياء من الرخاء والشدة من الكتاب الذي كتبه أن يصيبهم ... وكان أمر الله الذي مضى وفرغ منه وخلق عليه الخلق ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾...)[٢]. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الواردة في كتاب الله عز وجل التي تدل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾[٤].

المطلب الثاني: الأدلة من السنة

وردت أحاديث كثيرة عن المصطفى صلى الله عليه وسلم تدل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، وأنه أصل من أصول الإيمان، وركن من أركانه العظام، ومن ذلك :

١- حديث عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب قال: (بينما نحن

(١) سورة الأحزاب، الآية ٣٨ .
(٢) تفسير ابن جرير الطبري (١٥/٢٢).
(٣) سورة القمر، الآية ٤٩ .
(٤) سورة الرعد، الآية ٨ .

عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثوب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً، قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت... الحديث))[١].

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍ خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان))[٢].

٣- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وكان عرشه على الماء))[٣].

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١/٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر (٤/٢٠٤٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر (٤/٢٠٤٤).

٤- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلا الله وأني محمد رسول الله بعثني بالحق، ويؤمن بالموت وبالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر))[١].

المطلب الثالث : أقوال بعض الصحابة والتابعين

١-عن يحيى بن يعمر[٢] قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري[٣] حاجّين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته[٤] أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم[٥]، وذكر من شأنهم، وأنهم

(١) أخرجه الترمذي: كتاب القدر (٤/٤٥٢)، والحاكم في المستدرك (١/٣٢)، وقال: هذا حديث صحيح، ووافقه الذهبي.

(٢) هو أبو سليمان يحيى بن يعمر البصري، الإمام العالم الثقة، كان نحوياً صاحب علم بالعربية والقرآن، توفي سنة ٨٩هـ بمرو. طبقات ابن سعد (٧/٣٦٨)، سير أعلام النبلاء (٤/٤٤١).

(٣) حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، الإمام الثقة، كان من أفقه أهل البصرة في زمانه. سير أعلام النبلاء (٤/٢٩٣).

(٤) فاكتنفته أنا وصاحبي: أي أحطنا به من جانبيه، والكنف: هو الجانب والناحية. النهاية لابن الأثير (٤/٢٠٥).

(٥) يتقفرون العلم: أي يطلبونه ويتتبعونه. النهاية لابن الأثير (٤/٩٠).

يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم وأنهم برآء منّي، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر..[١].

٢- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: (القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله ولم يؤمن بالقدر كان كفره بالقضاء نقضاً للتوحيد، ومن وحد الله وآمن بالقدر كان العروة الوثقى لا انفصام لها)[٢].

٣- عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (إن أحدكم لن يخلص الإيمان إلى قلبه حتى يستقر يقيناً غير ظن أنه ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، ويقر بالقدر كله)[٣].

٤- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بالقدر كله، خيره وشره، ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه)[٤].

٥- وعن الحسن البصري : أنه كان يقول في مرضه الذي مات فيه: (إن الله قدر أجلاً وقدر معه مرضاً وقدر معه معافاة، فمن كذب بالقدر فقد كذب بالقرآن، ومن كذب القرآن فقد كذب الحق)[٥].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان (١/٣٦).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٤/٦٧٠).
(٣) المصدر السابق ص(٤/٦٦٦).
(٤) المصدر السابق (٤/٦٧٨).
(٥) المصدر السابق (٤/٦٨٢).

المبحث الثالث: أقسام الناس في الإيمان بالقضاء والقدر

انقسم الناس في الإيمان بالقضاء والقدر إلى ثلاثة أقسام:

قسمٌ سلبوا قدرة العبد واختياره، وهم الجبرية.

وقسمٌ نفوا القدر، وهم القدرية.

وقسمٌ توسطوا فأثبتوا القدر وأثبتوا للعبد قدرة واختياراً، وهم أهل السنة والجماعة، وبيان هؤلاء في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الجبرية

أ- التعريف بهم:

الجبرية هم الذين سلبوا العبد قدرته واختياره، فزعموا أنه لا فعل للعبد أصلاً، وأن حركاته بمنزلة حركات الجماد ولا قدرة له عليها، ولا اختيار[1]، وأن كل ما خلقه الله فقد رضيه وأحبه، هؤلاء قد أعرضوا عن الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى أفضى بهم الأمر إلى الإلحاد، وتركوا الأعمال الصالحة والأخذ بالأسباب المنجية من عذاب الله، فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا ما ذكره الله عنهم ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ﴾[2].

(١) انظر الكامل لابن الأثير (٤/٣٣٢)، والملل والنحل للشهرستاني(١/١٠٨، ١١٠)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/٤٤٤-٤٤٩)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٣٠٦).

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٤٨.

وأول من قال بهذا المذهب الباطل هو الجعد بن درهم[١]، وعن الجعد بن درهم أخذ هذا المذهب تلميذه الجهم بن صفوان [٢] مؤسس فرقة الجهمية. فقد تلقى عنه هذه البدعة مع بدع أخرى أصبحت فيما بعد من أسس الجهمية، حتى أن هذه الفرقة هي التي قامت بهذا المذهب ونشرته وأيدته ببعض الشبهات الباطلة، وأصبح يطلق عليهم الجبرية لقولهم بهذا المذهب الباطل[٣]، وقد تبعهم على ذلك الأشاعرة [٤].

ب ـ عقيدتهم في القدر:

عقيدة الجبرية في هذه المسألة أنه لا فعل لأحد غير الله تعالى، والإنسان مجبور على عمله، والأعمال تنسب إليه مجازاً كما تنسب إلى

(١) هو الجعد بن درهم أصله من خراسان، من الموالي مبتدع ضال، له أخبار في الزندقة، سكن الجزيرة، قال الذهبي عنه: عداده في التابعين مبتدع ضال، ولما شهد عليه بالزندقة وبعض البدع كقوله: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، طلبه هشام بن عبد الملك فظفر به وسيره إلى خالد بن عبد الله القسري في العراق وأمر بقتله، فقتله في عيد الأضحى من سنة ١١٨هـ. ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩)، البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).

(٢) هو أبو محرز الجهم بن صفوان الراسبي مولاهم السمرقندي مؤسس فرقة الجهمية، قتله مسلم بن أحوز الكرماني سنة ١٢٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٦ـ٢٧)، والملل والنحل (١/ ١٩٩)، والكامل لابن الأثير (٥/ ٣٤٢ـ٢٤٤).

(٣) انظر: الفصل لابن حزم (٤/ ٢٠٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (٩/ ٣٥٠)، و(١٠/ ١٩)، وشرح العقيدة الطحاوية ص(٤٣٤ـ٤٤٢)، ولوامع الأنوار (١/ ٩٠).

(٤) انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص(٢، ٣)، وشرح جوهرة التوحيد للبيجوري ص(٩٩ـ١٠٤)، وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٥٩ـ٦٢).

الجماد، فالإنسان والجماد لا يختلفان، فكتب فلان وقتل مجاز كما يقال: أثمر الشجر وتحرك الحجر.

والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال جبر: وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً[١].

يقول البغدادي: (وقال ـ أي الجهم ـ لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يُقال: زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن تكونا فاعلتين أو مستطيعتين لما وُصفتا به)[٢].

ويقول الشهرستاني ـ وهو يعدد آراء الجهم بن صفوان ـ: (...ومنها قوله في القدرة الحادثة: إن الإنسان ليس يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب مايخلق في سائر الجمادات، وينسب إليه الأفعال مجازاً، كما ينسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة وجرى الماء... إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال جبر، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً جبر)[٣].

ج ـ شبهاتهم والردود عليها:

عرفنا أن الجبرية أثبتوا مشيئة الله العامة، وخلقه الشامل، ونفوا

(١) انظر: التبصير في الدين (١٠٧)، والفصل (٣/٢٢)، والملل والنحل (١/١١٠-١١١).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٢١١).
(٣) الملل والنحل (١/١١٠-١١١).

ذلك عن العبد، واستدلوا على ذلك بكثير من نصوص الشرع منها:

قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ ﴾[٤].

وقوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[٥].

وغير ذلك من الآيات التي زعموا أنها تدل على أقوالهم الباطلة.

وقبل الرد على استدلالهم بالآيات السابقة لابد من بيان أنهم أخطئوا في جانبين:

الأول: زعمهم أن كل ما قدره الله وأراده فإنه يحبه ويرضاه، أن ما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان محبوب ومراد لله مادام الله قد خلقه؛ لأنه في زعمهم لا يخلق إلا ما يحبه ويريده[٦]، وكلامهم هذا

(١) سورة الزمر، الآية ٦٢.

(٢) سورة الرعد، الآية ١٦.

(٣) سورة التكوير، الآية ٢٩.

(٤) سورة الأنفال، الآية ١٧.

(٥) سورة الواقعة، الآية ٦٤.

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل (١٢٧/٥).

باطل لأنهم ظنوا أن كل مخلوق لابد أن يكون محبوباً ومراداً لله، فخلطوا بين الإرادتين ـ الإرادة الكونية والإرادة الدينية الشرعية، فالإرادة الكونية تستلزم وقوع المراد، وهو ما قدره الله عز وجل وشاءه من الحوادث، والتي منها الكفر وسائر المعاصي، والله عز وجل أرادها ولم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها؛ لأن الله عز وجل لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئة الله وقدرته وخلقه لما كانت، ولما وجدت، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ومن أدلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾[1]. وأما النوع الثاني من الإرادة فهو الإرادة الدينية الشرعية وهي التي تستلزم محبة المراد ورضاه، ومحبة أهله، والرضا عنهم، والتي منها ما أمر الله به عز وجل من الأعمال الصالحة، فإن الله عز وجل أراد ذلك ديناً وشرعاً، فأمر به وأحبه ورضيه، وأراده إرادة كون فوقع، ولولا ذلك لما كان، ومن أدلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[2].

الثاني: أنهم سلبوا العبد قدرته ومشيئته واختياره، وهذا الزعم في الحقيقة مخالف للشرع والعقل والحس.

والأدلة الشرعية متضافرة في نسبة أفعال العباد إليهم، وأن العبد يمدح أو يذم على ما يصدر عنه من أفعال ممدوحة أو مذمومة، وليس لأحد أن يفعل

(١) سورة البقرة، الآية ٢٥٣ .
(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٥

المعاصي ويحتج بأنه مسلوب القدرة والاختيار، وأنه فعل ما فعل مجبراً دون إرادة منه.

يقول ابن الوزير اليماني[١]: (وقد تتبعت القرآن والسنة والآثار الصحابية، فلم أجد لما ادعوه في ذلك أصلاً، بل وجدت النصوص في جميع هذه الأصول رادة لهذه البدعة)[٢].

ثم ذكر كثيراً من الآيات والأحاديث والآثار الدالة على أن العباد هم الفاعلون حقيقة، فالنصوص الشرعية متواترة في بيان أن للعبد قدرة ومشيئة، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾[٦] وغير ذلك من الآيات.

(١) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الصنعاني، المعروف بابن الوزير، أبوعبدالله، متكلم ناظم من أهل اليمن، له عدة مؤلفات، توفي سنة (٨٤٠) هـ، انظر ترجمته في: إيضاح المكنون (١/١٥٢)، هدية العارفين (٢/١٩٠، ١٩١)، والأعلام (٦/ ١٩١)، ومعجم المؤلفين (٨/٢١٠، ٢١١).

(٢) إيثار الحق على الخلق ص(٣٣٠).

(٣) سورة التكوير، الآية ٢٨.

(٤) سورة البقرة، الآية ٧٩.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١١٢.

(٦) سورة فصلت، الآية ٤٦.

وكما أن هذا المذهب النافي لقدرة العبد واختياره مخالف للشرع فهو مخالف للحس كذلك، فإن الشخص السوي يشعر ويعلم بأن له قدرة واختياراً، ويفرق بين أفعاله التي يفعلها باختياره كصلاته ومشيه ونحو ذلك، وبين ما يصدر عنه من أفعال لا قدرة له فيها، ولا اختيار، كحركة يد المرتعش، ونبضات القلب.

فالجبر الذي أنكره سلف الأمة وعلماء السنة هو أن يكون الفعل صادراً عن الشيء من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار، مثل حركة الأشجار بهبوب الريح، وحركة المحموم والمرتعش، فإن كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده وزناه وسرقته، وبين انتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل، مريد له، مختار، وأن الثاني غير قادر عليه، ولا مريد له، ولا مختار، والجبرية جعلوا جميع أفعال العباد من قسم الاضطرار، وهو قول ظاهر الفساد؛ إذ إن كل شخص يفرق بين فعله الاضطراري، وفعله الاختياري[1].

وقول الأشاعرة مثل قول الجبرية في ذلك - كما سبق - إلا أن الأشاعرة قالوا بالكسب، وهذا المذهب في الحقيقة يرجع إلى الجبر، فهم فسروا الكسب بأنه عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، من غير أن يكون لها أثر فيه، وعليه فما دام العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، فالزعم بأنه كاسب وتسمية فعله كسباً لا حقيقة له، فإنه لا يمكن

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٩٣/٨، ٣٩٤، ٤٦٣)، وشفاء العليل ص(٣١٢-٣١٣).

أن يوجد فرق بين الفعل الذي نفي عن العبد والكسب الذي أثبت له[١].

ثم إنه (من المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل هو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله، بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم)[٢]، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فالأشاعرة لم يجعلوا العبد فاعلاً حقيقة، بل جعلوا ما يصدر عنه من أفعال حاصلاً بالقدرة القديمة عند الاقتران بالقدرة الحادثة، دون أن يكون للعبد أي تأثير في الفعل.

يقول الإيجي مقرراً مذهب الأشاعرة في هذا الأمر: (المقصد الأول في أفعال العباد الاختيارية وأنها واقعة بقدرة الله وحدها وليس بقدرتهم تأثير فيها، بل الله تعالى أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما فيكون فعل العبد مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون منه تأثير)[٣].

والظاهر أن الذي حملهم على ذلك هو عدم تصورهم للجمع بين كون الله خالقاً لأفعال العباد، وكون العباد فاعلين حقيقة، وهم بقولهم هذا أرادوا أن

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص(١٤١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/١١٩، ١٢٠).

(٣) انظر المواقف في علم الكلام للإيجي ص(٢٣٧).

يوفقوا بين الجبرية والقدرية ولكنهم عجزوا عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم[١].

وقد بيّن هذا الأمر شيخ الإسلام ابن تيمية : وأزال ما فيه من اشتباه فقال: "قول القائل: هذا فعل هذا، وفعل هذا، ... لفظ فيه إجمال، فإنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل، وتارة يراد به مسمى المصدر - أي المفعول - فيقول: فعلت هذا أفعله فعلاً، وعملت هذا أعمله عملاً، فإذا أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمى المصدر، كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك، فالعمل هنا هو المعمول، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل، وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله كنساجة الثوب، وبناء الدار، ونحو ذلك، فالعمل هنا غير المعمول، قال تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ﴾[٢]، فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن .

والمقصود هنا أن القائل إذا قال هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد، فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين، وبصريح العقل، ولكن من قال: هي فعل الله، وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق..." [٣].

(١) انظر: الروض الباسم لابن الوزير (٢/٢١)، ولوامع الأنوار (١/٢٩١)، والرد الأثري المفيد على البيجوري ص(١٠٣-١٠٨).

(٢) سورة سبأ، الآية ١٣ .

(٣) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل (٨/١٢١، ١٢٢).

وعلى هذا فإضافة الفعل إلى العبد هي من باب إضافة المسبب إلى سببه، وإضافته إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى الخالق.

يقول ابن القيم: (الفعل وقع بقدرة الرب خلقاً وتكويناً، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه، وبقدرة العبد سبباً ومباشرةً، والله خالق الفعل، والعبد فعله وباشره، والقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته)[١].

وأما استدلالهم بالآيات التي قد يفهم من ظاهرها سلب العبد قدرته واختياره، وأن الفاعل هو الله وحده، كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾[٣]، ونحو ذلك من الآيات... فيقال فيه: نعم، إن ظاهر قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ أنه سبحانه هو الخالق وحده، وما سواه مخلوق، وهذا حق، فالله سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وكل ما عداه فهو مخلوق، ولا يخص شيء من هذا العموم، فتدخل أفعال العباد من جملة المخلوقات، ولكن لا يلزم من قولنا: إن الله خالق أفعال العباد، أن يكون العباد مجبورين ومضطرين على أفعالهم، بل لهم قدرة ومشيئة واختيار، كما جاءت بذلك النصوص الشرعية، وليس في إثبات القدرة

(١) شفاء العليل ص(٣١١).

(٢) سورة الزمر، الآية ٦٢.

(٣) سورة الرعد، الآية ١٦.

والاختيار للعبد جعل خالق مع الله، وإثبات شريك له، بل الله سبحانه هو الخالق، والعباد فاعلون مختارون حقيقة غير خالقين لأفعالهم، ولا مضطرين عليها[١]، وهذا معلوم بالاضطرار حساً وشرعاً.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾[٢]. فنقول: إن هذه الآية تثبيت لمشيئة الله سبحانه وتعالى وحده، وهذا حق، ولكنها تدل أيضاً على إثبات المشيئة للعباد، وهذا يؤيد قول أهل السنة بإثبات المشيئة للعباد ولكنها واقعة وخاضعة لمشيئة الله سبحانه وتعالى، وهذه الآية قد استدل بها المعتزلة على مذهبهم، وهذا يبين بطلان قول كل من المعتزلة والجبرية، وأن أدلة كل طرف ترد على أدلة الطرف الآخر، لأن كلاً منهم أخذ بشيء من الدليل وترك شيئاً.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ ﴾[٣]، فهو في الحقيقة دليل عليهم لا لهم، وليس فيه دليل على قولهم، وذلك أن القتل الذي حصل في وقعة بدر، والتي نزلت فيها هذه الآيات إنما حصل بأمور خارجة عن قدرتهم، مثل إنزال الملائكة، وإلقاء الرعب في قلوبهم، فقتلهم حاصل بأمر خارج للعادة، ولم ينفرد المسلمون بقتلهم، بل قتلهم الملائكة، فصارت رؤوس

(١) انظر شفاء العليل ص(١١٨).

(٢) سورة التكوير، الآية ٢٩ .

(٣) سورة الأنفال، الآية ١٧ .

المشركين تطير قبل وصول السلاح إليها بالإشارة[١].

وكذلك الرمي، لم يكن في قدرته صلى الله عليه وسلم أن التراب يصيب أعينهم كلهم، فهذا الرمي الخارج عن قدرة العباد المعتادة هو الذي نفاه الله عنه، فلم يكن من فعله صلى الله عليه وسلم بل من فعل الله، فالرمي يراد به الحذف والطرح، كما يراد به الإيصال والإصابة، فنفى عنه الإيصال والإصابة، بقوله: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ ﴾، وأثبت له الطرح والحذف بقوله: ﴿ إِذْ رَمَيْتَ ﴾، ثم قال: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ أي: أصاب[٢].

يقول الإمام البغوي : في هذه الآية: (ليس في وسع أحد من البشر أن يرمي كفاً من الحصى إلى وجوه جيش فلا يبقى فيهم عين إلا ويصيبها منه شيء، وقيل: معناه: وما بلغت إذ رميت، ولكن الله بلغ)[٣].

ويقول العلامة ابن القيم : (اعتقد جماعة أن المراد بالآية: سلب فعل الرسول صلى الله عليه وسلم عنه، وإضافته إلى الرب تعالى، وجعلوا ذلك أصلاً في الجبر، وإبطال نسبة الأفعال إلى العباد، وتحقيق نسبتهما إلى الرب وحده. وهذا غلط منهم في فهم القرآن. فلو صح ذلك لوجب طرده في جميع الأعمال، فيقال: ما صليت إذ صليت، وما صمت إذ صمت، وما ضحيت إذ ضحيت، ولا فعلت كل فعل إذ فعلته، ولكن الله فعل ذلك. فإن طردوا

(١) انظر: سيرة ابن هشام (١/٦٣٣).

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (١٣/٤٤١-٤٤٦)، مجموع الفتاوى (١٨/٨)، وشفاء العليل ص (١٣٠)، والفصل لابن حزم (٧٧/٣).

(٣) معالم التنزيل للبغوي (٢٣٨/٢)، وانظر تفسير ابن كثير (٢٩٥/٣).

ذلك لزمهم في جميع أفعال العباد - طاعاتهم ومعاصيهم - إذ لا فرق. فإن خصوه بالرسول صلى الله عليه وسلم وحده وأفعاله جميعها، أو رميه وحده: تناقضوا. فهؤلاء لم يوفقوا لفهم ما أريد بالآية.

وبعد. فهذه الآية نزلت في شأن رميه صلى الله عليه وسلم المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ. فكان منه صلى الله عليه وسلم مبدأ الرمي. وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى: نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا: قوله في الآية نفسها: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾[1]. ثم قال: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ فأخبره: أنه هو وحده هو الذي تفرد بقتلهم. ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة، كدفع المشركين، وتولى دفعهم، وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافاً إليه، وبه وهو خير الناصرين"[2].

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾[3].

(١) سورة الأنفال، الآية ١٧ .

(٢) مدارج السالكين (٣/٤٢٦، ٤٢٧).

(٣) سورة الواقعة، الآية ٦٤ .

فالجواب: أن معنى الآية: أأنتم تنبتونه وتجعلونه زرعاً، أم نحن المنبتون له، الجاعلون له زرعاً لا أنتم؟ [١].

يقول ابن كثير في تفسير الآية: (﴿ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ ﴾ أي: تنبتونه، ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾ أي: بل نحن الذين نقره قراره وننبته في الأرض)[٢].

فالله سبحانه نفى عنهم قدرتهم على إنبات ما حرثوا، ولهذا أثبت لهم فعل الحرث، الذي هو وضع الحب في باطن الأرض، كما قال في الآية التي قبل هذه الآية: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾[٣]، فأثبت لهم فعلاً لقدرتهم عليه، وهو الحرث، ونفى عنهم ما هو خارج عن قدرتهم، وهو الإنبات.

والجواب عن بقية الآيات التي ربما يستدل بها الجبرية ومن قاربهم لا يخرج في الغالب عن نحو الجواب عن الآيات التي سبق إيرادها، كما أنه بفهم المسائل التي سبق طرقها وبيان الحق فيها تزول الإشكالات والشبه التي تثيرها الجبرية وتفهم الآيات التي يدعون فيها التعارض، ويتضح وجهها ومعناها، وأن قول سلفنا الصالح أهل السنة والجماعة هو القول الوسط الذي يتفق مع نصوص الكتاب والسنة، وقول الجبرية قول فاسد باطل مخالف لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة من السلف والخلف.

(١) انظر: زاد المسير (١٤٨/٨)، فتح القدير (١٥٧/٥).

(٢) تفسير ابن كثير (٥٣٢/٦)، وانظر: فتح القدير للشوكاني (١٥٧/٥).

(٣) سورة الواقعة، الآية ٦٣.

المطلب الثاني: القدرية

أ ـ التعريف بهم:

القدرية: القدرية اسم يطلق على من نفى القدر، يقول البغدادي: (وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم وأنه ليس لله - عزوجل - في أكسابهم وفي أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية)[١].

وكان أول ظهورهم بالبصرة في العراق على يد رجل ينسب إلى الزهد، يقال له معبد الجهني، حيث قال بنفي القدر وأن العبد حر في تصرفاته.

وكان ذلك في أواخر زمن الصحابة - رضي الله عنهم - فأنكروا ذلك عليه كما أنكره عليه عامة التابعين، جاء في صحيح الإمام مسلم رضي الله عنه عن يحيى بن يعمر[٢] قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن[٣] الحميري

(١) الفرق بين الفرق ص(٩٤).

(٢) هو يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري، نزيل مرو وقاضيها، ثقة، روى عن أبي ذر، وعائشة، وأبي هريرة - رضي الله عنهم - روى عنه قتادة وعطاء الخراساني وآخرون، توفي سنة ٨٩هـ. الجرح والتعديل (١٩٦/٩)، السير (٤٤١/٤).

(٣) هو حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقة فقيه، روى عن أبي هريرة وعبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ وعنه عبد الله بن بريدة، ومحمد بن سيرين. السير (٢٩٣/٤)، تهذيب التهذيب (٤٦/٣).

حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً... فذكر حديث جبريل[١].

وقد أخذ معبد هذه المقالة عن رجل نصراني أسلم ثم تنصر، قال الأوزاعي: أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق، يقال له: سوسن، كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد[٢].

وبعد أن أخذ غيلان بن مسلم هذه المقالة عن معبد رفع أمره إلى عمر بن عبد العزيز : فأتي به، وناظرهم، فأظهر توبته وأنه رجع عما كان عليه فأطلقه عمر: فلما توفي عمر بن عبد العزيز وتولى هشام بن عبدالملك

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (١/٣٦، ٣٧).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة ص(٢٤٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة(٤/٧٥٠).

تكلم غيلان وقال بنفي القدر، فأحضره هشام، وذكره بتوبته في عهد عمر، فقال غيلان: أقلني يا أمير المؤمنين، فوالله لا أعود، قال: لا أقالني الله إن أقلتك، هل تقرأ فاتحة الكتاب، قال: نعم، قال: اقرأ الحمد لله رب العالمين، فقرأ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[1]، قال: قف على م استعنته؟ على أمر بيده لا تستطيعه أو على أمر في يدك - أو بيدك - ؟ اذهبا فاقطعا يديه ورجليه واضربا عنقه واصلباه" [2].

فأخذت هذه المقالة المعتزلة بعد أن انضم إليها عمرو بن عبيد، فضموا إلى بدعتهم في الإيمان، ومرتكب الكبيرة إنكارهم للقدر.

ب - عقيدتهم في القدر:

نفي القدر كانت له مرحلتان:

المرحلة الأولى: مرحلة غلاة القدرية الأوائل الذين كانوا ينكرون العلم السابق، وكان على هذا معبد الجهني وبعض القدرية وقد كفرهم الأئمة بهذا، وقد انقرض هذا المذهب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ((وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم، وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه بل الأمر أنف، أي مستأنف، وهذا القول أول ما حدث في

(١) سورة الفاتحة، الآيات ٢ - ٥ .

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة (٢/٤٢٩)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/٧١٥).

الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرؤوا منهم، وأنكروا مقالتهم، كما قال عبد الله بن عمر - لما أخبر عنهم - إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم، وأنهم برآء مني، وكذلك كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين، فيهم كثير، حتى قال فيهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون))[1].

ويقول الحافظ ابن حجر : ((وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالماً بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها، قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول))[2].

(١) مجموع الفتاوى (٨/٤٥٠).

(٢) فتح الباري (١/١١٩).

وما أشار إليه القرطبي : هو المرحلة الثانية من مراحل القدرية حيث إن عمرو بن عبيد - زعيم المعتزلة - أخذ بمقالة معبد الجهني في القدر وتبعه على ذلك خلق من أهل البصرة فتبنى المعتزلة هذا الرأي وقالوا: بنفي القدر وأن العبد لا يعمل ضمن حدود القدر، وإنما هو حر طليق، وفعله الشر منشؤه مشيئته واختياره هو وحده وليس لله عليه مشيئة البتة، وقد ستروا هذا الرأي تحت كلمة العدل، وهو أحد أصولهم الخمسة التي بنوا عليها مذهبهم فقالوا: إن الله عادل لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه لكان ذلك جوراً، والله عادل لا يجور، وزعموا أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، وكذلك العاصي شاء المعصية، وخالف مشيئة الله.

يقول القاضي عبد الجبار [(١)]: ((اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه))[(٢)].

ويقول أيضاً في تعريفه للعدل: ((هو توقير حق الغير واستيفاء الحق منه))، ثم قال في تطبيق هذا التعريف على عدل الله: ((وأما علوم العدل فهو أن يعلم أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، أبو الحسين، قاضي، أصولي، شيخ المعتزلة في عصره، من تصانيفه: المغني في أبواب التوحيد والعدل، مات سنة ٤١٥هـ. تاريخ بغداد (١١/١١٣)، لسان الميزان (٣/٣٨٦).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣/٨).

بما هو واجب عليه، وأنه لا يكذب في خبره ولا يجور في حكمه))[١].

ويقول أيضاً: ((والذين يثبتون المجبرة، فأما نحن فإنا ننفيه وننزه الله تعالى عن أن تكون الأفعال بقضائه وقدره))[٢]

ويقول أيضاً: ((ولو كان الختم منعاً لما جاز أن يذم تعالى الكفار الذين وصف بأنه ختم على قلوبهم، ولما جاز أن يقول: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٣] لأنه إن كان تعالى منعهم عن الخروج من الكفر وأوجد ذلك فيهم حتى لا يصح منهم الانفكاك فكيف يحسن أن يعذبهم به ولئن جاز ذلك ليجوزن أن يعذبهم على طولهم ولونهم وصحتهم))[٤].

ومنشأ ضلالهم وبدعتهم أنه لما عجزت عقولهم عن الإيمان بقدر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده شبهوا أفعال الله بأفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه وما يقبح من العباد يقبح منه وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، وهم مشبهة الأفعال[٥].

ج ـ شبهاتهم والردود عليها :

الشبهة الأولى :

يقول القاضي عبد الجبار: "ومما يستدل له من جهة السمع، قوله

(١) شرح الأصول الخمسة ص(١٣٢-١٣٣).

(٢) المصدر السابق ص(٧٧٦).

(٣) سورة البقرة، الآية ٧ .

(٤) متشابه القرآن ص ٥٣ .

(٥) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص(٤٦٨).

تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾[1] الآية.

وجه الاستدلال:

أن الله تعالى نفى التفاوت عن خلقه، ولا يجوز أن يكون المراد به التفاوت من جهة الخلقة؛ لأن في خلقة المخلوقات من التفاوت ما لا يخفى، فليس إلا أن المراد به التفاوت من جهة الحكمة على ما قلناه، وإذا ثبت هذا لم يصح في أفعال العباد أن تكون من جهة الله تعالى لاشتمالها على التفاوت وغيره[2].

نقول إن استدلالهم بهذه الآية استدلال باطل لأن الآية وردت في خلق السماوات، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣ ﴾، وإن كان الأولى تعميم الآية لتقرر تناسب خلقه سبحانه وتعالى، وإتقانه، وتناهي حسنه، فيشمل خلق السماوات وغيرها[3]. وعلى هذا فقد تولى ابن حزم - رحمه الله تعالى - مناقشة المعتزلة، فقال: ((وأما قوله تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾، فلا حجة لهم في هذا أيضاً، لأن التفاوت المعهود، هو ما نافر النفوس، أو خرج عن المعهود، فنحن نسمي الصورة المضطربة بأن فيها تفاوتاً، فليس هذا التفاوت الذي نفاه الله

(١) سورة الملك، الآية ٣.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص(٣٥٥).

(٣) انظر محاسن التأويل (١٦/٥٨٧٨)، وتفسير ابن كثير (٤/٣٩٦).

تعالى عن خلقه، فإذاً ليس هو هذا الذي يسميه الناس تفاوتاً، فلم يبق إلا أن التفاوت الذي نفاه الله تعالى عما خلق، هو شيء غير موجود فيه البتة، لأنه لو وجد في خلق الله تعالى تفاوت، لكذب قول الله عز وجل: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾، ولا يكذب الله تعالى إلا كافر، فبطل ظن المعتزلة، أن الكفر، والظلم، والكذب، والجور، تفاوت، لأن كل ذلك موجود في خلق الله عز وجل، مرئي فيه، مشاهد بالعيان فيه، فبطل احتجاجهم، والحمد لله رب العالمين. فإن قال قائل: فما هذا التفاوت الذي أخبر الله عز وجل أنه لا يرى في خلقه؟ قيل: ...إن العالم كله ما دون الله تعالى هو مخلوق لله تعالى أجسامه وأعراضه كلها، لا نحاشي منها شيئاً، ثم إذا نظر الناظر في تقسيم أنواع أعراضه، وأنواع أجسامه، جرت القسمة جرياً مستوياً في تفصيل أجناسه، وأنواعه، بحدودها المميزة لها، وفصولها المفرقة بينها، على رتبة واحدة، وهيئة واحدة، إلى أن يبلغ إلى الأشخاص التي تلي هذه الأنواع، لا تفاوت في شيء من ذلك البتة، بوجه من الوجوه، ولا تخالف في شيء منه أصلاً... وكذلك أيضاً نعلم أن الكفر والإيمان بالقلب واقعان تحت نوع من الاعتقاد، ثم تحت نوع فعل النفس، ثم تحت الكيفية والعرض، وقوعاً مستوياً، لا تفاضل فيه، ولا تفاوت من هذا الوجه من التقسيم...))[1].

ومن ثم فلا حجة للمعتزلة في هذه الآية. أما الاختلاف والتفاوت بين البشر

(١) الفصل في الملل والنحل (٣/٦٧، ٦٩).

إيماناً وكفراً، وطاعةً وعصياناً، وعدلاً وظلماً، فإرادة الله اقتضت وجود ذلك، ليمتحن الله الخلق، ويبتليهم بالشر والخير فتنةً، ثم إلى الله الرجوع، ومطلق الاختلاف هو سنة الله تعالى، فقد خلق من كل شيء زوجين، فالسماء والأرض، والذكر والأنثى، والحرارة والبرودة، وهذا تناسب، وليس اختلافاً في خلقه تعالى.

وأيضاً: فإن أول الآية حجة عليهم، وهو قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ ﴾[1].

يقول الباقلاني : ـ في معرض رده على استدلال المعتزلة بهذه الآية ـ: ((إن أول الآية حجة عليهم، لأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿ خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ ﴾ الآية، وبين الموت والحياة تفاوت ؛ وهو خالق الجميع، لا خالق لذلك غيره، فكذلك كفر الكافرين، وإيمان المؤمنين، وإن كان بينهما تفاوت في الحكم، فليس بينهما تفاوت في الإيجاد والاختراع، وإحكام الخلق، فصح أن الآية حجة عليهم لا لهم"[2]. وبهذا يظهر بطلان استدلال المعتزلة بهذه الآية. والله أعلم.

الشبهة الثانية:

قال تعالى : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[3].

(١) سورة الملك، الآية ٢ .

(٢) الإنصاف ص(١٣٣).

(٣) سورة النمل، الآية ٨٨ .

وجه الاستدلال بالآية:

يقول القاضي عبد الجبار ـ بعد أن أورد هذه الآية للاستدلال على أن العباد يخلقون أفعالهم: ((... إن الله ـ سبحانه وتعالى ـ بين أن أفعاله كلها متقنة، والإتقان يتضمن الإحكام والحسن جميعاً، حتى لو كان محكماً، ولا يكون حسناً لكان لا يوصف بالإتقان، ألا ترى أن أحدنا لو تكلم بكلام فصيح يشتمل على الفحش والخنا، فإنه وإن وصف بالإحكام لا يوصف بالإتقان؛ ثم قال: إذا ثبت هذا ومعلوم أن في أفعال العباد ما يشتمل على التهود والتنصر والتمجس وليس شيئاً من ذلك متقناً؛ فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها"[1].

نقول: أما قوله تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾، فمعناها: أن الجبال صنع الله تعالى، وهو سبحانه أتقن كل شيء، أي: أتقن كل ما خلق، وأحكمه، وأودع فيه من الحكمة ما أودع، ﴿ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾: تعليل لما قبلها من كونه صنع ما صنع، وأتقن كل شيء، ومعناها أنه عليم بما يفعل عباده من خير وشر، وسيجازيهم عليه أتم الجزاء. أما ما يقع من الكفر، والمعاصي، والقبائح، فقد قدرها سبحانه أزلاً، ولو شاء ألا توجد لما وجدت، والعباد هم الذين يفعلونها، وتنسب إليهم، وهي من مخلوقاته تعالى، لكنه لم يجبرهم عليها، والكفر والتنصر والتمجس، وإن كان غير متقن في ذاته، بل هو من أعظم الباطل إلا أن

(١) شرح الأصول الخمسة ص(٣٥٨).

الله شاء وجودها لحكم عظيمة، منها الامتحان لعباده، مَن الذي يعبده حق العبادة، ومن الذي يكفر به ويشرك معه غيره، فهم خلطوا بين ما هو خلق لله ينسب إليه، وبين ما هو من مخلوقاته، كالقبائح، والطعوم، والروائح وغيرها.

واستدلالهم بهذه الآية حجة عليهم لا لهم، يقول ابن حزم : ((إن هذه الآية حجة عليهم، لا لهم، لأن الله تعالى أخبر أنه بصنعه أتقن كل شيء، وهذا على عمومه وظاهره، فالله تعالى صانع كل شيء، وإتقانه له أن خلقه جوهراً أو عرضاً جاريين على رتبة واحدة أبداً، وهذا عين الإتقان)) [(١)].

وبهذا يتبين بطلان الاستدلال بهذه الآية .

الشبهة الثالثة :

يقول القاضي عبد الجبار: "ومن الأدلة على أن العباد خالقون أفعالهم قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَـٰطِلًا ﴾[(٢)]. ثم قال: فقد نفى الله تعالى أن يكون في خلقه باطل، فلولا أن هذه القبائح وغيرها من التصرفات من جهتنا ومتعلقة بنا؛ وإلا كان يجب أن تكون الأباطيل كلها من قبله، فيكون مبطلاً كاذباً تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً " [(٣)].

(١) الفصل (٦٥/٣).

(٢) سورة ص، الآية ٢٧ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص(٣٦٢).

مناقشة الشبهة :

إن معنى الآية أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ ما خلق السماوات والأرض وما بينهما ـ عبثاً ولعباً ـ على ما يتوهمه من زعم أنه لا حشر ولا نشر ولا ثواب ولا عقاب، بل خلقهما بالحق للاعتبار بهما والاستدلال على خالقهما ؛ ومن ثم إثابة المتقين الطائعين، ومجازاة المذنبين والكافرين. ولذا قال تعالى - بعدها- : ﴿ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[1]. يعني من إنكارهم الثواب والجزاء والعقاب[2].

وعلى ذلك فقولهم : إن معنى الآية "نفي أن يكون في خلقه باطل غير صحيح" ، وإذا كان غير صحيح ؛ بطل استدلالهم بالآية. والله أعلم .

يقول الحافظ ابن القيم : وهو يرد على من يزعم أن الله سبحانه وتعالى لم يخلق الخلق لغاية ولا لحكمةٍ، يقول: النوع الحادي عشر إنكاره سبحانه على من زعم أنه لم يخلق الخلق لغايةٍ ولا لحكمةٍ لقوله: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾[3]، وقوله: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ ﴾[4]. وقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾[5]. والحق هو الحِكَمُ والغايات

(١) سورة ص، الآية ٢٧ .
(٢) التسهيل لابن جزي (٣/٤٠٠)، وانظر تفسير الطبري (٢/١٧٣)، وتفسير القرطبي (٥/١٩١).
(٣) سورة المؤمنون، الآية ١١٥ .
(٤) سورة القيامة، الآية ٣٦ .
(٥) سورة الدخان، الآيتان ٣٨، ٣٩ .

المحمودة التي لأجلها خلق ذلك كله، وهو أنواع كثيرة منها أن يُعرف الله تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله وآياته، ومنها أن يُحَبَّ ويُعبد ويشكر ويذكر ويطاع، ومنها أن يأمر وينهى ويشرع الشرائع، ومنها أن يدبر الأمر ويبرم القضاء ويتصرف في المملكة بأنواع التصرفات، ومنها أن يثيب ويعاقب فيجازي المحسن بإحسانه والمسئ بإساءته، فيوجد أثر عدله وفضله موجوداً مشهوداً، فيحمد على ذلك ويشكر... إلى أن قال: ((وقد أثنى على عباده المؤمنين حيث نزهوه عن إيجاد الخلق لا لشيء ولا لغاية، فقال تعالى: ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ ﴾[1]، وأخبر أن هذا ظن أعدائه لا ظن أوليائه فقال: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[2]، وكيف يتوهم أنه عرفه من يقول إنه لم يخلق لحكمة مطلوبة له، ولا أمر لحكمة، ولا نهى عن حكمةٍ، وإنما يصدر الخلق والأمر عن مشيئة وقدرة محضةٍ لا لحكمةٍ ولا لغايةٍ مقصودةٍ، وهل هذا إلا إنكار لحقيقة حمده، بل الخلق والأمر إنما قاما بالحكم والغايات، فهما تظهران بحمده وحكمته، فإنكار الحكمة إنكار لحقيقة خلقه وأمره، فإن الذي أثبته المنكرون من ذلك ينزه عنه الرب ويتعالى عن نسبته إليه، فإنهم أثبتوا خلقاً وأمراً لا رحمة فيه ولا مصلحة ولا حكمة، بل يجوز عندهم، أن يقع أو يأمر بما لا مصلحة

(١) سورة آل عمران، الآية ١٩١ .
(٢) سورة ص، الآية ٢٧ .

للمكلف فيه البتة، وينهى عما فيه مصلحة، والجميع بالنسبة إليه سواء، ويجوز عندهم أن يأمر بكل ما نهى عنه وينهى عن جميع ما أمر به، ولا فرق بين هذا وهذا إلا لمجرد الأمر والنهي، ويجوز عندهم أن يعذب من لم يعصه طرفة عين، بل أفنى عمره في طاعته وشكره وذكره، وينعم على من لم يطعه طرفة عين بل أفنى عمره في الكفر به والشرك والظلم والفجور، فلا سبيل إلى أن يعرف خلاف ذلك منه إلا بخبر الرسول وإلا فهو جائز عليه، وهذا من أقبح الظن وأسوئه بالرب سبحانه، وتنزيهه عنه كتنزيهه عن الظلم والجور، بل هذا هو عين الظلم الذي يتعالى الله عنه)[1]. وبهذا يتبين بطلان استدلال القدرية بهذه الآية.

الشبهة الرابعة:

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ ﴾ الآية[2].

وجه الاستدلال:

يقول القاضي عبد الجبار: ((لا تخلو الآية ؛ إما أن يكون المراد بها أن جميع ما فعله الله سبحانه وتعالى فهو إحسان أو المراد أن جميعه حسن. ولما كان لا يجوز أن يكون المراد بها الإحسان ؛ لأن في أفعاله تعالى ما لا يكون إحساناً كالعقاب، فليس إلا أن المراد بها الحسن على ما نقول. إذا ثبت هذا ومعلوم أن أفعال العباد تشتمل على الحسن والقبيح، فلا يجوز أن تكون

(١) شفاء العليل ص(٤١٦ - ٤١٨).

(٢) سورة السجدة، الآية ٧ .

مضافةً إلى الله تعالى))[١]

مناقشة الشبهة :

يقال لهم : ليس "أحسن" من معنى "حسن" ؛ وإنما معناها أنه يحسن ويعلم كيف يخلق، كما يقال : فلان يحسن الظلم، ويحسن السفه، ويحسن فعل الخير والجميل، أي : يعلم كيف يفعل ذلك [٢].

يقول ابن الجوزي : "قوله تعالى : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ الآية[٣]. أي : لم يتعلمه من أحد كما يقال : فلان يحسن كذا، إذا علمه، قاله مقاتل والسدي"[٤]. وعلى ذلك، فقولهم : إن أحسن من معنى حسن باطل، وعليه فيبطل استدلالهم بالآية، وقد سبق الرد على مثل هذه الشبهة في الرد على الشبهة الأولى .

ومن شبه القدرية قولهم :

لما كانت القبائح ـ من الكفر والظلم والمعاصي وغير ذلك ـ كلها غير متقنة ولا حسنة قطعنا بأن الله لم يخلقها.

كما قالوا : إن هذه القبائح لو كانت مرادة لكان الله مريداً خلاف ما يأمر به، وهذا سفه، أو لكان الفاعل لهذه الأشياء موافقاً لمراد الله فيكون مثاباً طائعاً، ولو كانت مرادة لله لوجب الرضا بها، ومعلوم أن الرضا

(١) شرح الأصول الخمسة ص(٣٥٧).
(٢) التمهيد للباقلاني ص (٣١٢).
(٣) سورة السجدة ، الآية ٧ .
(٤) زاد المسير في علم التفسير (٦/٣٣٤).

بالكفر كفر، فوجب ألا تكون مرادة لله.

ونرد على هذه الشبهة بأن نقول: إن هذه الشبهة ناشئة من أمرين:

أحدهما: عدم التفريق بين الخلق والمخلوق.

الثاني: عدم التفريق بين نوعي الإرادة والأمر، والظن بأن الإرادة توافق الأمر، وتستلزم المحبة والرضى دائماً.

وبمعرفة الصواب في هاتين المسألتين تزول أكثر الإشكالات في هذا الباب، كما أنه يمكن الرد على كل الشبه التي يثيرها القدرية، والتأويلات التي يؤولون بها النصوص الشرعية المخالفة لآرائهم بذلك.

ـ فأما المسألة الأولى، وهي الفرق بين الخلق والمخلوق، فالصواب في ذلك ما عليه أهل الحق أهل السنة والجماعة من أن الفعل غير المفعول، والخلق غير المخلوق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: في بيان هذه المسألة:

((والتحقيق ما عليه أئمة السنة، وجمهور الأئمة، من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة، مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة، مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل

العبد، وهي مفعولة للرب))[١].

ففرق بين فعل الله تعالى القائم به، ومفعولاته المنفصلة عنه الكائنة بفعله، يقول الحافظ ابن القيم : ((اعلم أن الرب سبحانه فاعل غير منفعل، والعبد فاعل منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه..)).

ثم ذكر أمثلة وأدلة على ذلك، ومنها: نطق العبد، فإن نطقه حقيقة وإنطاق الله له حقيقة، كما قال سبحانه: ﴿ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[٢].

ثم قال ابن القيم: ((فالإنطاق فعل الله الذي لا يجوز تعطيله، والنطق فعل العبد الذي لا يمكن إنكاره، كما قال تعالى: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾[٣]، فعلم أن كونهم ينطقون هو أمر حقيقي حتى شبه به في تحقيق كون ما أخبر به، وأن هذا حقيقة لا مجاز))[٤].

فالحق ((أن الله سبحانه أفعل العبد، والعبد فعل، فهو الذي أقام العبد، وأضله، وأماته، والعبد هو الذي قام وضل ومات))[٥].

(١) مجموع الفتاوى (٢/١١٩، ١٢٠)، وانظر أيضاً: (٦/٢٣٠-٢٣٢).
(٢) سورة فصلت، الآية ٢١ .
(٣) سورة الذاريات، الآية ٢٣ .
(٤) شفاء العليل ص(٢٨٥).
(٥) المصدر السابق ص(٢٨٨).

والصواب أن الشر لا يضاف إلى الرب لا وصفاً ولا فعلاً، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ((ولهذا لا يجيء في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم إضافة الشر وحده إلى الله، بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة :

إما أن يدخل في عموم المخلوقات... وإما أن يضاف إلى السبب الفاعل وإما أن يحذف فاعله.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[١]، ونحو ذلك.

وأما حذف الفاعل فمثل قول الجن: ﴿ وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠ ﴾[٢].

وإضافته إلى السبب كقوله: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ ﴾[٣]، وقوله : ﴿ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا ﴾[٤]"[٥].

وعلى هذا يقال في الرد على شبهة القدرية: إنه لا تناقض بين كون فعل الله وخلقه حسناً ومتقناً، ووجود القبائح والمعاصي التي هي من مخلوقات الله، فخلق الله الذي هو فعله، وصفته كله حسن وخير، أما مخلوقاته فهي موطن الانقسام .

(١) سورة الزمر، الآية ٦٢ .

(٢) سورة الجن، الآية ١٠ .

(٣) سورة الفلق، الآية ٢ .

(٤) سورة الكهف، الآية ٧٩ .

(٥) أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل (٨/٩٤ـ٩٥)، ضمن مجموع الفتاوى، وانظر شفاء العليل ص(٥٦٥).

وأما المسألة الثانية وهي خلطهم بين الإرادة والأمر، والمحبة والرضى، فإن الحق والصواب هو التفريق بين الإرادة والأمر الكوني، والإرادة والأمر الديني الشرعي، وأن النوع الأول يستلزم الوقوع ولا يستلزم المحبة والرضا، بخلاف الثاني فإنه مستلزم للمحبة والرضى غير مستلزم للوقوع.

فلا يصح إطلاق القول بأن الله مريد لهذه القبائح، ولا أنه غير مريد له، بل لابد من الاستفصال، فإن أريد بكونه مريداً لها الإرادة الكونية القدرية فنعم، وإن أريد الإرادة الدينية الشرعية فلا.

وعلى هذا فقد يريد الله ما لا يحبه ولا يرضاه، وذلك كالكفر الواقع، إنه مراد كوناً وقدراً، وغير محبوب ولا مرضي، وقد يحب سبحانه وتعالى ما لا يريده كوناً وقدراً، وذلك كمحبته الإيمان من الكفار الذي لم يرد الله أن يهديهم.

وبهذا التفصيل وبمعرفة الفرق بين الإرادتين يزول الإشكال.

يقول ابن القيم : ((فإذا قيل: هو مريد للشر أوهم أنه محب له، راضٍ به، وإذا قيل: إنه لم يرده أوهم أنه لم يخلقه، ولا كوّنه، وكلاهما باطل، ولذلك: إذا قيل إن الشر فعله أو أنه يفعل الشر، أوهم أن الشر فعله القائم به، وهذا محال، وإذا قيل: لم يفعله، أو ليس بفعل له، أوهم أنه لم يخلقه ولم يكوّنه، وهذا محال))[1].

(١) شفاء العليل ص(٥٦٥).

وعلى هذا فلا تلازم بين خلق الله الشيء والرضى به.

ولا يلزم الرضى بكل ما خلق، بل من مخلوقاته ما لا يجوز الرضى به، كالكفر والفساد، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾[٢].

كما أنه سبحانه لا يأمر شرعاً بكل ما يريده كوناً، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾[٣].

وبهذا ندرك أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن وجود الشرور والفساد والقبائح في مخلوقاته لا يخرجها عن كونها مخلوقة لله، ولا يلزم من كون الله خالقاً لها تنقص ولا قدح في ذات الرب ولا صفاته سبحانه وتعالى، لأن إيجاد الله سبحانه وتعالى ومشيئته لها لحكم يعلمها عز وجل منها الاختبار للعباد.

وأما تأويلهم للآيات التي علقت الهداية بمشيئة الله، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾[٤]، ونحوها من الآيات التي أولوها، على معنى: لو شئنا لأجبرناهم على الإيمان، ولكن هذا لم يحصل[٥].

فالجواب عنه: بأن نعلم أن القدرية إنما أرادوا بهذا التأويل نفي هداية

(١) سورة الزمر، الآية ٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٠٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٢٨.

(٤) سورة السجدة، الآية ١٣.

(٥) انظر متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ص٣٧١، وشرح الأصول الخمسة ص ٣٦٢.

التوفيق والإلهام من الله، وهذا النفي باطل، فإن الآية تدل على ذلك، وهي كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ ﴾[١]، وهذا لم يحصل؛ لأن الله سبحانه إنما وفق للإيمان بعضهم دون بعض[٢]، حكمة منه وفضلاً، فهداية البيان والدلالة عامة، وأما هداية التوفيق والإلهام فهي خاصة، يختص الله بها من يشاء من عباده، كما قال سبحانه: ﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾[٣].

ثم إن زعمهم بأن معنى الآية: لو شئنا لأجبرناهم وألجأناهم إلى الإيمان، ولكن هذا لم يحصل لئلا تزول حكمة التكليف، هذا الزعم باطل؛ لأنه يقتضي أن الله تعالى لا يقدر أن يهديهم إلا بطريق الإلجاء، ولا يخفى ما في هذا من تنقص الرب تعالى، ونسبته إلى ما لا يليق به سبحانه وتعالى.

والحق أن هداية الله تعالى لعباده وتوفيقه لهم ليست من باب الإلجاء والاضطرار، ولو كانت من هذا الباب لم يسم ذلك إيماناً، ولم ينتفع به صاحبه.

يقول ابن القيم : في ذكره لرد أهل السنة والجماعة على شبهة القدرية هذه: ((هذا كلام باطل، فإنه سبحانه قادر على أن يخلق فيهم

(١) سورة يونس، الآية ٩٩ .

(٢) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٤٩٩/٣)، وتفسير ابن كثير (٤٠٨/٥)، وفتح القدير للشوكاني (٢٥٢/٤).

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٧٢ .

مشيئة الإيمان وإرادته ومحبته، فيؤمنون بغير قسر ولا إلجاء، بل إيمان اختيار وطاعة، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ ﴾[١]، وإيمان القسر والإلجاء لا يسمى إيماناً، ولهذا يؤمن الناس كلهم يوم القيامة، ولا يسمى ذلك إيماناً، لأنه عن إلجاء واضطرار، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾[٢].

وما يحصل للنفوس من المعرفة والتصديق بطريق الإلجاء والاضطرار والقسر لا يسمى هدى، وكذلك قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾[٣].

فقولكم: لم يبق طريق إلى الإيمان إلا بالقسر باطل، فإنه بقي إلى إيمانهم طريق لم يرهم الله إياه، وهو مشيئته وتوفيقه وإلهامه وإمالة قلوبهم إلى الهدى، وإقامتها على الصراط المستقيم، وذلك أمر لا يعجز عنه رب كل شيء ومليكه، بل هو القادر عليه كقدرته على خلقه ذواتهم... ولكنه عز وجل منع الكفار من ذلك لحكمته وعدله فيهم، وعدم استحقاقهم وأهليتهم لبذل ذلك لهم، كما منع السفل خصائص العلو، ومنع الحار خصائص البارد، ومنع الخبيث خصائص الطيب، ولا يقال: فلم فعل هذا؟ فإن ذلك من لوازم ملكه وربوبيته، ومن مقتضيات

(١) سورة يونس، الآية ٩٩ .
(٢) سورة السجدة، الآية ١٣.
(٣) سورة الرعد، الآية ٣١ .

أسمائه وصفاته...[١].

وأما تأويلهم قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يُرِيدُ ﴾[٢]، بمعنى: يكلف من يريد، أو الهداية إلى الثواب، فهذا خلاف ظاهر الآية، بل معناها: أنه سبحانه يهدي من يشاء إلى طريق الحق ابتداءً، وله الحكمة التامة والحجة البالغة في ذلك[٣].

ويجوز أن يكون معناها أنه سبحانه يزيد من اهتدى هدى[٤].

وتأويلهم لهذه الآية ونحوها بمعنى: يكلف من يريد، باطل، فإن التكليف عام، والهدى المذكور في الآية خاص، والهدى للثواب حاصل لكل من استحقه، بل ذلك واجب على أصل القدرية، فلا يكون للتقييد بالإرادة معنى، فوجب أن يكون الهدى المذكور خاصاً ببعض المكلفين، وليس هذا إلا التوفيق الذي يمن الله به على من يشاء من عباده، وهم المؤمنون المهتدون.

وقد رد عليهم الجويني في تأويلهم للهداية على معنى الإرشاد إلى طريق الجنان، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾[٥]، فقال: ((فخصص الهداية وعمم الدعوة.

(١) شفاء العليل ص(١٩١-١٩٢).
(٢) سورة الحج، الآية ١٦ .
(٣) انظر تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص(٢٧١).
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٦٢١/٤)، وفتح القدير للشوكاني (٤٤١/٣).
(٥) سورة يونس، الآية ٢٥ .

ولا وجه لحملها على الإرشاد إلى طريق الجنان، فإن الله تعالى علق الهداية على مشيئته وإرادته واختياره، وكل مستوجب الجنان فحتم على الله ـ عند المعتزلة ـ أن يدخله الجنة))[١].

وأما تأويلهم إضلال الله تعالى لبعض خلقه على معنى: وجده ضالاً، أو عاقبه، أو حكم عليه وسماه، وشهد عليه بذلك، وجعل له علامة على ذلك، أو أضله عن زيادة الهدى، أو عن طريق الجنة، وحملهم آيات الإضلال على ذلك فغير صحيح، لا لغةً ولا شرعاً[٢].

يقول أبو الحسن الأشعري في رده على تأويلات القدرية هذه: ((فمن أين وجدتم في لغة العرب أن يقال: أضل فلان فلاناً، أي: سماه ضالاً ؟ فإن قالوا: وجدنا القائل يقول: إذ قال رجل لرجل ضال: "قد ضللته"، قيل لهم: قد وجدنا العرب يقولون: "ضلل فلان فلاناً " إذا سماه ضالاً، ولم نجدهم يقولون: "أضل فلان فلاناً " بهذا المعنى، فلما قال الله عز وجل: ﴿ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ ﴾[٣]، لم يجز أن يكون معنى ذلك الاسم والحكم، إذا لم يجز في لغة العرب أن يقال: "أضل فلان فلاناً " إذا سماه ضالاً، بطل تأويلكم إذ كان خلاف لسان العرب))[٤].

(١) الإرشاد للجويني ص(٢١٢).
(٢) انظر متشابه القرآن ص(٦٥-٦٧).
(٣) سورة إبراهيم، الآية ٢٧ .
(٤) الإبانة للأشعري ص(٦٦، ٦٧).

فسياق النصوص الشرعية يبطل تأويلات القدرية، ويبين أنها قيلت وصيغت بعيداً عن النصوص الشرعية، ثم حاولوا بعد ذلك تأويل النصوص التي تخالفها لتوافق هذه المعاني التي سطروها، والتي لا تتوافق مع بدعتهم وضلالهم.

ومن الآيات الصريحة في ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾[2]، وقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾[3].

فهذه النصوص وغيرها صريحة في خلق الله تعالى للضلالة، وفيها إبطال لهذه التأويلات البعيدة التي لا تشهد لها لغة ولا شرع.

يقول ابن القيم: عن تحريفات القدرية للنصوص بما ذكروه من معانٍ باطلة: "فهذه أربع تحريفات لكم، وهو أنه سماهم بذلك، وعلمهم بعلامة يعرفهم بها الملائكة، وأخبر عنهم بذلك، ووجدهم كذلك.

فالإخبار من جنس التسمية، وقد بينا أن اللغة لا تحتمل ذلك، وأن النصوص إذا تأملها المتأمل وجدها أبعد شيء من هذا المعنى.

(١) سورة الجاثية، الآية ٢٣.

(٢) سورة الزمر، الآية ٣٦.

(٣) سورة الكهف، الآية ٥٧.

وأما العلامة فيا عجباً لفرقة التحريف وما جنت على القرآن والإيمان ! ففي أي لغة وأي لسان يدل قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾[١] على معنى: إنك لا تعلمه بعلامة، ولكن الله هو الذي يعلمه بها، وقوله: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾[٢] من يعلمه الله بعلامة الضلال لم يعلمه غيره بعلامة الهدى... وفي أي لغة يفهم من قول الداعي: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾[٣] علمنا بعلامة يعرف الملائكة بها أننا مهتدون، وقولهم: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[٤] لا تعلمها بعلامة أهل الزيغ..." [٥].

وأما قولهم بأن الله نسب الإضلال إلى الكفار والشياطين فيقال: نعم، إن الإضلال قد يحصل من هؤلاء، ولكن لا بمعنى الخلق، بل بمعنى التزيين والإغراء والإغواء، والفرق بين الأمرين ظاهر.

ثم إن الشبهة التي نفوا بها أفعال الله من الإضلال ونحوه[٦]، حيث زعموا أنه يلزم من نسبة هذه الأفعال إلى الله الظلم منه تعالى لعباده، فهذه الشبهة ناشئة من مذهبهم العقلي، وتشبيههم الله بخلقه.

(١) سورة القصص، الآية ٥٦ .
(٢) سورة الأعراف، الآية ١٨٦ .
(٣) سورة الفاتحة، الآية ٦ .
(٤) سورة آل عمران، الآية ٨ .
(٥) شفاء العليل ص(١٧٩)، وانظر أيضاً ص(١٧٧، ١٢١، ١٤٠).
(٦) انظر المغني للقاضي عبد الجبار (١٩٣/٨)، وشرح الأصول الخمسة ص(٧٧٩).

فعندهم أن ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق، وهذا الكلام ليس على إطلاقه، فالله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[١]، كما أننا لا نحيط علماً بحكمته سبحانه، وإن كنا نقطع أن الله سبحانه حكيم عليم، وأن جميع أفعاله لحكم وغايات محمودة قد ندرك بعضها، ونجهل الكثير منها.

ومما يزيل الشبهة في ذلك أيضاً التفريق بين الخلق والمخلوق كما سبق إيضاحه، فلا تلازم بين فعل الله ومفعولاته، ففعله سبحانه كله حسن وحكمة وخير، وأما مفعولاته ففيها الخير والشر، والصلاح والفساد، والجميع خلقه سبحانه وتعالى.

ـ وأما تأويلاتهم الطبع والختم على القلوب وجعل الأكنة عليها على معنى تسميتها بذلك، أو وسمها، أو الحكم والشهادة عليهم بذلك[٢]، فهذه التأويلات لا يشهد لها شرع، ولا لغة، بل هي من بدع القدرية، وقد قصدوا بها إنكار أن يكون لله أي فعل حقيقي في إضلال من ضل من عباده، والختم والطبع على بعض القلوب بحيث يمتنع عليها قبول الهداية أو الخروج من الغواية.

ومما يدل على بطلان تأويلاتهم هذه أن الله سبحانه ذكر الطبع والختم ونحو ذلك في معرض امتناع الإيمان منهم لأجل ذلك [٣]، كما قال

(١) سورة الشورى، الآية ١١ .
(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (١/١٥٨)، ومتشابه القرآن ص(٥٣).
(٣) انظر: تأويلات الطبع والرد عليها في: المواقف ص(٣١٩).

تعالى: ﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ﴾[2].

ومعنى الآية: أن الله أضله عالماً به وبأقواله وما يناسبه ويليق به، ولا يصلح له غيره قبل خلقه وبعده، وأنه أهل للضلال وليس أهلاً أن يهدى.

وعلى هذا يمكن أن يقال: إن الإضلال نوعان:

ـ أحدهما: عقوبة لمن رد الحق، أو أعرض عنه فلم يقبله، فإنه يصرف عنه ويختم على قلبه.

ـ والثاني: إضلال ناشئ عن علم الله السابق في عبده أنه لا يصلح للهدى ولا يليق به، وأن محله غير قابل له، فالله أعلم حيث يضع هدايته وتوفيقه[3].

وعلى كلا الأمرين: فالإضلال والختم والطبع هو من فعل الله وهو مانع من قبول الحق واعتناقه.

يقول ابن كثير: في معرض رده على الزمخشري في تأويله للختم على القلوب، بعد أن ذكر أن تأويلاته كلها ضعيفة: وما جرأه على ذلك

(١) سورة النساء، الآية ١٥٥.

(٢) سورة الجاثية، الآية ٢٣.

(٣) انظر: شفاء العليل ص(٦٨ـ٧٠).

إلا اعتزاله؛ لأن الختم على قلوبها، ومنعها من وصول الحق إليها قبيح عنده، تعالى الله عنه في اعتقاده، ولو فهم قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ ﴾[1]، وقوله: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[2]، وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه تعالى إنما ختم على قلوبهم وحال بينهم وبين الهدى جزاءً وفاقاً على تماديهم في الباطل وتركهم الحق، وهذا عدل منه تعالى حسن، وليس بقبيح، فلو أحاط علماً بهذا لما قال ما قال[3].

وهذه الردود على القدرية تدل على فساد قولهم وتأويلاتهم الباطلة: ((فإن اطراد قولهم ولازمه وحاصله هو إخراج أفعال العباد عن خلقه وملكه وأنها ليست داخلة في ربوبيته عز وجل، فلا يستعينون على طاعته ولا ترك معصيته، ولا يعوذون به من شرور أنفسهم، ولا سيئات أعمالهم، ولا يهتدون الصراط المستقيم، فقول إياك نعبد وإياك نستعين وقول لا حول ولا قوة إلا بالله لا معنى له عندهم، وربما استنكروه كما جحدوا قوله تعالى: ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[4]. هذا مع إنكارهم علم الله عز وجل وقدرته ومشيئته وإرادته

(١) سورة الصف، الآية ٥ .
(٢) سورة الأنعام، الآية ١١٠ .
(٣) تفسير ابن كثير (١/٨١).
(٤) سورة الأنعام، الآية ٣٩ .

وغير ذلك من صفاته تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً))[١].

كما أنها تبين لنا أن سبب ضلال من ضل في هذا الباب هو تفريقهم بين النصوص وإيمانهم ببعضها دون بعض، وتقديم عقولهم على شرع الله سبحانه وتعالى، كما يتضح لنا أن قول أهل السنة والجماعة هو القول الحق الذي تفهم به نصوص الكتاب والسنة، وهو ما سيتضح لنا إن شاء الله تعالى في المطلب الثالث.

المطلب الثالث : قول أهل السنة والجماعة

قول أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقضاء والقدر هو القول الحق الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وهو ما كان عليه السابقون من المهاجرين والأنصار ـ والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله عزوجل خالق كل شيء ومليكه، وأنه سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون شيء إلا بمشيئته وقدرته، فهو القادر على كل شيء، وأنه سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، من أفعال العباد وغيرها، وأنه عز وجل قد قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم فقدر آجالهم وأرزاقهم وأعمالهم، وكتب ذلك، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون، كما

(١) انظر معارج القبول (٢/٣٥٣، ٣٥٤).

يؤمنون بأن للعباد مشيئة وقدرة، يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه مع قولهم: إن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء الله كما قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ ٥٦﴾[1]، [2].

هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقضاء والقدر وهو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأجمع السلف الصالح عليه، يقول ابن بطة: وهو يبين معتقد أهل السنة والجماعة في مسألة القضاء والقدر: ((... ثم من بعد ذلك الإيمان بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره، وقليله وكثيره، مقدور واقع من الله عز وجل على العباد في الوقت الذي أراد أن يقع، لا يتقدم الوقت ولا يتأخر على ما سبق بذلك علم الله، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وما تقدم لم يكن ليتأخر، وما تأخر لم يكن ليتقدم، وفي هذا من صحة الدلائل وثبوت الحجة في جميع القرآن وأخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم ما لا يمكن دفعه، ولا يقدر على رده إلا بالافتراء على الله عز وجل ومنازعته في قدره، وإلى ما وصفناه دعت الرسل وأنزلت الكتب، وعليه اتفق أهل التوحيد ممن أقر لله بالربوبية وعلى نفسه بالعبودية من ملك مقرب ونبي مرسل، منذ كان الخلق إلى انقضائه مجمعون على أنه ليس

(١) سورة المدثر، الآيات ٥٤ - ٥٦.

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٤٤٩-٤٥٢).

شيء كان ولا شي يكون في السماوات ولا في الأرض إلا ما أراده الله عزوجل وشاءه وقضاه، والخلق كلهم أضعف في قوتهم وأعجز في أنفسهم من أن يحدثوا بسلطان الله عز وجل شيئاً يخالفون فيه مراده، ويغلبون مشيئته ويردون قضاءه، فالإيمان بهذا حق لازم فريضة من الله عز وجل على خلقه، فمن خالف ذلك أو خرج عنه أو طعن فيه ولم يثبت المقادير لله عز وجل ويضيفها ويضيف المشيئة إليه فهو أول الزنادقة))[١].

ويقول النووي : ((وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى...))[٢].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : مذهب أهل السنة والجماعة أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، لا رب غيره ولا خالق سواه، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، والعبد مأمور بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، منهي عن معصيته ومعصية رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن أطاع كان ذلك نعمة، وإن عصى كان مستحقاً للذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة، ولا حجة لأحدٍ على الله تعالى، وكل ذلك كائنٌ بقضائه وقدره ومشيئته وقدرته، لكن يحب الطاعة ويأمر بها ويثيب أهلها على فعلها، ويكرمهم،

(١) الشرح والإبانة لابن بطة ص(١٩٣-١٩٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٥٥).

ويبغض المعصية، وينهى عنها ويعاقب أهلها ويهينهم، وما يصيب العبد من النعم فالله أنعم بها عليه، وما يصيبه من الشر فبذنوبه ومعاصيه، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾[2] أي ما أصابك من خصب ونصر وهدى، فالله أنعم به عليك، وما أصابك من حزن وذل وشر فبذنوبك وخطاياك، وكل الأشياء كائنة بمشيئة الله وقدرته وخلقه، فلابد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره وأن يوقن العبد بشرع الله وأمره[3].

وبهذا يتبين صحة ما عليه أهل السنة والجماعة من الاعتقاد وفساد ما عليه أهل الأهواء والبدع من الجبرية والقدرية وغيرهم ممن سلك سبيلهم وسار على نهجهم، فمن أراد النجاة والسعادة في الدارين فليسلك ما سلكه سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

فأجمل أهم ما توصلت إليه من فوائد في هذا البحث في الأمور

(١) سورة الشورى، الآية ٣٠.

(٢) سورة النساء، الآية ٧٩.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٨/٦٣-٦٤).

التالية :

١ـ أن الإيمان بالقضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصوله، لا يتم التوحيد إلا بالإيمان به.

٢ـ أن القضاء والقدر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولم يرد دليلٌ في الكتاب والسنة لبيان الفرق بينهما.

٣ـ دلت الأدلة الكثيرة في كتاب الله عز وجل وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر وفق فهم السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

٤ـ أن الأقوال المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة أقوال باطلة ومنحرفة زينها الشيطان لهم وجعلهم يردون النصوص ويحرفونها من أجل ذلك.

٥ـ أن قول أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر هو القول الحق الذي يجب اعتقاده والأخذ به.

وفي الختام أسال الله تبارك وتعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بهذا البحث وأن يكتب لي فيه الأجر والثواب إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .